

Distr.: General
11 February 2005
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى اتفاق أكر الثالت بشأن كوت ديفوار، المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وإلى بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/29) وإلى رسائلي السابقة التي أحلت بها إلى رئيس مجلس الأمن تقارير فريق الرصد الثلاثي، الذي أنشئ بموجب ذلك الاتفاق.

وتجدون طيه التقريرين التاسع والعاشر لفريق الرصد الثلاثي اللذين يغطيان الفترة من ١ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ والفترة من ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (انظر المرفقين).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) كوفي أ. عنان

المرفق الأول

[الأصل: بالانكليزية]

التقرير التاسع لفريق الرصد الثلاثي عن الفترة من ١ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

أولاً - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير عملاً باتفاق أكرا الثالث، المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، الذي طلب فيه إلى فريق الرصد الثلاثي تقديم تقرير كل أسبوعين عن الحالة في كوت ديفوار وعن التقدم المحرز نحو تنفيذ ذلك الاتفاق. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت خلال الفترة من ١ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وسيغطي النصف الثاني من كانون الأول/ديسمبر في التقرير العاشر الذي سيصدر في النصف الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، نظراً لاقتراب فترة الأعياد الموسمية ونهاية السنة.

ثانياً - استعراض عام

٢ - خلال الفترة المستعرضة، ظل الوضع في كوت ديفوار إجمالاً هادئاً يشوبه توتر عقب الهجمات المسلحة التي وقعت في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر. واستمر النقاش الحاد والمحتدم بشأن هجمات قوات الجيش الوطني الإيفواري التي أطلق عليها اسم "عملية الكرامة" وبشأن رد فعل قوة ليكورن. ووردت أصداً يومية عن هذه الأحداث في وسائل الإعلام. وأكد وزير الدفاع الفرنسي، ميشيل أليو - ماري، أن القوات الفرنسية أطلقت النار على المدنيين دفاعاً عن نفسها. وتنفيذاً لواجبها المتمثل في حماية المدنيين وإجلاء الرعايا الأجانب من أبيدجان. ودعت السلطات الإيفوارية إلى إجراء تحقيق دولي مستقل في الأحداث، لا سيما في الظروف التي حدثت بقوات ليكورن إلى تدمير كامل معدات القوات الجوية الوطنية الإيفوارية. وأشارت تقارير إعلامية يومية إلى حالة الغضب الذي ينتاب الجماهير نتيجة تحريض حركة الوطنيين الشباب.

٣ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أصدر الرئيس غباغبو، مرسوماً يحظر تنظيم أي مظاهرة في أبيدجان حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥. واتخذ هذا القرار بعد أن دعا شارل بلي غود، زعيم الوطنيين الشباب، مناصريه إلى تنظيم مظاهرات حاشدة للمطالبة بمغادرة القوات الفرنسية.

٤ - وإلى جانب هذه النقاشات المستمرة وردود الفعل المتواصلة، كانت العناصر الرئيسية التي تحرك السياسة الوطنية تكمن في تأثير مهمة التيسير التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي بقيادة الرئيس تابو مبيكي، والتخمينات المتعلقة بنظام الجزاءات المقرر بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، والاهتياج الاجتماعي العام الذي يبدو في الأفق نتيجة تدهور الظروف الاقتصادية وتدهور أسباب المعيشة.

٥ - لكن تجدر الإشارة إلى أن عملية السلام شهدت تطورات إيجابية في الفترة المستعرضة وبعدها. إذ أبدى رئيس الدولة ورئيس الوزراء والجهات الفاعلة في الحقل السياسي من كافة التشكيلات السياسية، وأعضاء حكومة المصالحة الوطنية، لا سيما رئيس الجمعية الوطنية ونوابها رغبة في القيام بدورهم في تسريع العملية. وليس من الواضح بعد كيف سيحافظ على هذا الزخم لاحقاً.

ثالثاً - التطورات في عملية السلام

مهمة التيسير التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي

٦ - اضطلع وسيط الاتحاد الأفريقي، الرئيس تابو مبيكي، بمهمته الثانية في كوت ديفوار في الفترة من ٢ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وحشد الرئيس مبيكي وفداً مشكلاً للمشاركة في مهمته يتألف من مسؤولين من جنوب أفريقيا وممثلين من لجنة الرصد، كالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. وخلال المهمة التي استغرقت أربعة أيام، اجتمع الرئيس مبيكي مرات عديدة بالرئيس غباغبو، ورئيس الوزراء سيدو ديبارا، ووزراء حكومة المصالحة الوطنية، ورئيس الجمعية الوطنية، وأعضاء مكتبها، والمجموعات الرئيسية فيها، وكافة القوى السياسية. وسافر بعد ذلك في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ إلى بواكي حيث اجتمع بالقوات الجديدة.

٧ - وركز الرئيس مبيكي، في البيانات التي قدمها أثناء تبادل الآراء الذي أجراه مع الأطراف الإيفوارية كافة، على إيصال رسالة سياسية تؤكد الضرورة الملحة للعودة بحسن نية إلى عملية السلام فالخبرة التي اكتسبت حتى الآن من تنفيذ اتفاقي لينا - ماركوسي وأكرا الثالث كشفت للأسف أن العقبة التي تواجه عملية السلام تتمثل في انعدام الثقة المتبادلة بين الأطراف الإيفوارية وعدم التحلي بحسن النية لدى تنفيذ الالتزامات.

٨ - وكشف ممثلو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن البعد الحاسم يتمثل في انتكاس الاقتصاد الإيفواري. إذ كانت لهذا الانتكاس عواقب مأساوية على البلد وأثار أخلت

بالاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة دون الإقليمية. وأبدت المؤسساتان الماليتان استعدادهما لبحث كل السبل لمساعدة كوت ديفوار حالما تتلقيان ضمانا على حسن نية الحكومة الإيفوارية، والتزامها الصادق بعملية السلام باعتبارها أساسا سليما لتحقيق الانتعاش الاقتصادي في نهاية المطاف. وقد نقلت هذه التطمينات إلى رئيس الدولة ورئيس الوزراء وأعضاء الحكومة في أثناء مناقشات أجريت معهم.

٩ - ولتحسين طريقة تقديم مقترحات الرئيس مبيكي، اتفق على صياغتها في بضع مجموعات من القضايا المركزية ضمن "إطار زمني" وليس، كما كان الأمر من قبل، قياسا إلى "جدول" من المواعيت المحددة. فكثيرا ما أدت ممارسة تحديد المواعيت إلى نشوء جدل بسبب حدوث زلة في التنفيذ، كما تبين مؤخرا في ردود الفعل الحزبية على المواعيد المحددة في اتفاق أكرال الثالث. وترد أدناه الخطوط العريضة للتدابير التي اقترحتها الرئيس مبيكي، والتي وافقت عليها كافة الجهات الفاعلة في الحقل السياسي الإيفواري، في إطار كل مجموعة من المجموعات الخمس التي تتكون منها مهمة الرئيس مبيكي.

١٠ البرنامج التشريعي

اتفقت الحكومة والجمعية الوطنية على إكمال البرنامج التشريعي على النحو المتوخى في اتفاق لينا - ماركوسي. وسترسل الحكومة كل النصوص التشريعية التي لم يتم البت فيها إلى الجمعية الوطنية للنظر فيها. وفي حال عدم تطابق أحكام النصوص المعتمدة أو المقررة مع اتفاق لينا - ماركوسي نصا وروحا، تعتمد لجنة الرصد إلى مراجعة الجمعية الوطنية وإخطارها وفقا لذلك. وكان من المقرر في بادئ الأمر أن تنظر الجمعية الوطنية في نص تعديل المادة ٣٥ الذي قدم إليها في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، في دورتها الاستثنائية المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. لكنها قررت، يوم الثلاثاء ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أن تنظر في النص بدعوى الاستعجال. وسينظر في كل النصوص الأخرى وسيفرغ منها في نهاية الدورة الحالية أو في غضون فترة وجيزة نسبيا بعد ذلك.

١١ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

اتفق جميع الأطراف على ضرورة البدء في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الآن وتنفيذه في سياق الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين أعضاء اللجنة العسكرية الرباعية الأطراف في وقت سابق بياموسوكرو. وستتولى اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مسؤولية التنفيذ تحت المسؤولية

العامه لرئيس الوزراء. وكانت المشاورات الضرورية لتأمين التمويل اللازم لبدء التنفيذ جارية. لكن القوات الجديدة ألحت على أنها لا تؤيد إلا قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للنهوض بهذه العملية في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

٣٠ سير عمل حكومة المصالحة الوطنية

كانت ثمة حاجة ملحة إلى لم شمل جميع وزراء الحكومة من جديد. واتفق على ضرورة عودة جميع الوزراء إلى مناصبهم للعمل معا كفريق واحد بغية كفالة سير عمل الحكومة بشكل سليم وفعال. وينبغي تمكين الحكومة من العمل على تنفيذ برنامجها الموضوع وفقا لاتفاق لينا - ماركوسي، وطبقا لمرسوم تفويض الصلاحيات لرئيس الوزراء الذي وقعه الرئيس لوران غباغبو. لكن كان من اللازم تحسين الأمن لكفالة سلامة الوزراء. وكان من المقرر أن يتناول رئيس الوزراء مسائل أخرى من قبيل إتاحة الموارد الكافية لضمان مزاوله الوزراء لمهامهم بفعالية.

٤٠ هئية مناخ موات للعمل السياسي الحر ولسير عمل مؤسسات الدولة

كان هناك عدد من التدابير الهامة المتفق عليها لتعزيز الأمن العام داخل المجتمع: تسيير دوريات مشتركة في أبيدجان مع قوات الجيش الوطني الإيفواري وقوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار؛ وتشجيع "الوطنيين الشباب" على إخلاء الشوارع؛ واستئناف سير العمل العادي في محطة الإذاعة والتلفزيون، وإنهاء حملة الكراهية في وسائل الإعلام.

٥٠ إعادة الخدمات الاجتماعية وإعادة نشر الإدارة في أنحاء البلاد

ستتخذ تدابير تدريجية لتعجيل بإعادة الخدمات الاجتماعية (المدارس والمستشفيات) والمنافع العامة كالمياه والكهرباء باعتبار ذلك جزء لا يتجزأ من هدف إعادة توحيد البلاد. وكان توقف هذه الخدمات يعزى جزئيا إلى الأعمال الهدافة إلى الانتقام من السكان نتيجة تأييدهم للتمرد ويعزى جزء آخر إلى انعدام الصيانة ونقص الإيرادات بالمناطق المتضررة. وبلغت التدابير العلاجية من الإلحاح مبلغ خطيرا أثر على الصحة والتعليم. وتزامن إعادة نشر الإدارة والقضاء مع إعادة هذه الخدمات. وسيؤدي ذلك كله إلى كفالة حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات وإنعاش الحياة الاقتصادية بصورة تدريجية في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة.

١٠ - وستقتضي كل هذه التدابير المتفق عليها في إطار برنامج العمل، حسبما أشار إليه الرئيس مبيكي، آليات أكثر فعالية واستباقا لأغراض المتابعة من لجنة الرصد (لينا - ماركوسي) وفريق الرصد الثلاثي (أكرا الثالث). فقد تركت المهمة لآليات الرصد لمواجهة التحديات الجديدة.

١١ - وفي أثناء المهمة، كثيرا ما أثير التساؤل بشأن تعزيز دور عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في عمليات حفظ السلام التي تنهض بها في هذا البلد. ويتجلى هذا في مجال الأمن - في الحجز الوقائي، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفي إمكانية تمديد وجود قوات العملية لتشمل المناطق التي تخضع حاليا لسيطرة القوات الجديدة. وستحتاج هذه العناصر إلى أن تعد بعناية وتقيم حتى تنفذ بواقعية في ولاية جديدة وبموارد إضافية. وستتعين، للتعجيل بعملية السلام، تحسين دور لجنة الرصد حتى يكون استباقيا وأكثر فعالية مما هو حتى الآن.

تطورات المتابعة بعد مهمة مبيكي

١٢ - عقدت، بمبادرة من رئيس الوزراء، اجتماعات بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وحكومة المصالحة الوطنية وقوات الدفاع والأمن الوطنية ركزت على: (أ) أمن الوزراء؛ و (ب) تشكيل الدوريات المشتركة؛ و (ج) تفكيك نقاط المراقبة العديدة في أيديجان؛ و (د) نزع أسلحة الميليشيات والوحدات شبه العسكرية.

١٣ - ففيما يتعلق بأمن الوزراء، جرى استعراض الترتيبات الحالية (إذ تكفلت قوات الأمن الحكومية بأماكن إقامة نحو ٢٦ وزيرا ومكاتبهم وتحركاتهم، وتولت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تأمين أماكن إقامة ١٢ وزيرا ومسؤولا من القوات الجديدة ومكاتبهم وتحركاتهم). ولمواجهة الاحتياجات الأمنية الجديدة عقب أحداث تشرين الثاني/نوفمبر، كان من الملح للغاية تنقيح الترتيبات الأمنية القائمة. ويشمل ذلك: (أ) تحسين الوسائل اللوجستية وتعزيز الأفراد في القوات الوطنية للدفاع والأمن و (ب) تحسين تدريب أفراد هذه القوات في مجال الحماية اللصيقة.

١٤ - وفي هذا الإطار، أفادت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أن الأمين العام أوصى مجلس الأمن بتحسين استجابته الأمنية على مستويي اللوجستيات والأفراد.

١٥ - وكان الحد من المخاطر الأمنية المحدقة بمقر الحكومة، لا سيما في أيديجان، أمرا أساسيا لمعالجة العناصر الأخرى في خطة عمل مبيكي، بصورة فعالة. ونظرا لعدم كفاية موارد قوات الدفاع والأمن ووسائلها اللوجستية، وانعدام التنسيق بين هذه القوات وعملية

الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ساد شعور بأن الدوريات المشتركة قد تتأثر إن لم تدلل هذه العقبات في الوقت المناسب.

١٦ - وفيما يتعلق بمراقبة نقاط التفتيش، اتفق على أن وجود عدة نقاط تفتيش في الوقت الحالي لا يكتسي أهمية بالنسبة لعملية السلام فحسب، بل أيضا بالنسبة لمشروع إحياء الأنشطة الاقتصادية وإنعاشها. وستوضع استراتيجية للتنفيذ تستند إلى: (أ) خطة الحكومة القائمة (رئيس أركان الجيش)؛ (ب) المصفوفة الأمنية المشتركة المتفق عليها بين الحكومة وفريق إدارة الأمن التابع للأمم المتحدة.

١٧ - ووافق رئيس الوزراء على بذل كل الجهود لكفالة حضور القوات الجديدة في هذه الاجتماعات التشاورية التقنية. وبعد إجراء الاستعراض، سيقدم وزير شؤون الأمن عرضا إلى مجلس الوزراء لالتماس تأييد الحكومة ودعمها الفعال الذي سيشمل توفير موارد كافية لتنفيذ التدابير المتصلة بالأمن.

١٨ - وإثر مهمة الرئيس مبيكي، وبناء على طلب الأمين العام للقوات الجديدة، ذهب فريق تابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى بواكي، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، لكي: (أ) يناقش المسائل المتصلة بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والأمن مع القوات الجديدة، ويلتمس تصوراتها (ب) يوافي القوات الجديدة بآخر المستجدات فيما يتعلق بالإعداد لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ (ج) يتفق معها على السبل التي ينبغي انتهاجها في المستقبل.

١٩ - أكد فريق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أن التمويل سيؤمن للمرحلة الأولى من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المقررة في الجزء الشرقي من البلاد (بندوكو - بونا) وأن كل التدابير ستتخذ لتوفير الأمن لمواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على النحو المقرر في خطة العمليات المشتركة. وجرى التشديد على أن إقلاع عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج سيعطي زحما لزيادة تعزيز الثقة وكفالة تعبئة الموارد للمراحل اللاحقة من البرنامج.

البرنامج التشريعي

٢٠ - أقرت لجنة الشؤون المؤسسية والشؤون العامة التابعة للجمعية الوطنية بالإجماع في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ نص النظام القانوني الذي يحكم الصحافة. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ اعتمدت نفس اللجنة نص النظام القانوني الذي يحكم وسائل الإعلام السمعية والبصرية.

٢١ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ أقرت الجمعية الوطنية، في جلستها العامة، قانون اللجنة الانتخابية المستقلة. وانتقد حزب تجمّع الجمهوريين (RDR) النص لأنه في رأي الحزب لا يعكس روح اتفاق لينا - ماركوسي ونصه.

٢٢ - ونظرت اللجنة، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، في نص مشروع التعديلات في المادتين ٣٥ و ٥٥ من الدستور، وأقرته.

٢٣ - وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أقرت الجمعية الوطنية، في جلستها العامة، تعديل قانون المواطنة، والقانون الخاص المتعلق بالتجنس، وقانون موافقة الجمعية الوطنية على تعديل مقترح للمادتين ٣٥ و ٥٥ من الدستور. ومن المقرر أن تناقش اللجنة القانون الأساسي المتعلق بتنظيم الاستفتاءات الشعبية في كوت ديفوار وتقره في جلسة عامة للجمعية الوطنية بحلول ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وبإقرار هذه القوانين في الجمعية الوطنية تكون السلطة التشريعية قد استوفت كل الشروط التشريعية المنبثقة مباشرة عن اتفاق لينا - ماركوسي.

رابعاً - التطورات في المجال الإنساني وفي مجال حقوق الإنسان

٢٤ - أفيد أن السكان المحليين إضافة إلى الجهات العاملة في المجال الإنساني يعانون في غرب البلاد وشمالها من عدم احترام الأطراف المتحاربة للقانون الدولي عموماً، وأن الحاجة تدعو بصفة عامة إلى تعزيز الأمن والحماية، لا سيما داخل منطقة الثقة. واتضح من بعثات التقييم المرسله حديثاً إلى غيغلو، وكوروغو، وبواكي، وأبيدجان أن الحماية والصحة والتغذية والمياه، ومرافق الصرف الصحي والتعليم تمثل أهم المشاغل في المنطقة. وأسفرت الأحداث التي جدت مؤخراً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ عن موجة جديدة من المشردين داخليا وعبر الحدود. وأشارت بعثات التقييم التي اضطلع بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي إلى أن أكثر من ٥٠٠ ٢ من المشردين داخليا جُمعوا في بريكرو ومباهياكرو. كما ساد قلق بالغ إزاء نقص الأغذية والمياه النقية ومرافق الصرف الصحي. وأفادت بعض التقارير أيضا بوصول أعداد متزايدة من المشردين داخليا من بواكي إلى حارة أبوبو (في أبيدجان).

خامساً - خاتمة

٢٥ - على الرغم من المخاوف التي أثارها أحداث تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ فقد أحرز تقدم كبير في تنفيذ الرئيس غباغبو والجمعية الوطنية لعملية السلام. ويمكن أن تؤخذ هذه التطورات الإيجابية إذا استمرت بعين الاعتبار من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة،

ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، المقرر اجتماعه في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٢٦ - وينصب الاهتمام في الوضع الراهن على تنفيذ المراحل التالية من اتفاق لينا - ماركوسي واتفاق أكرال الثالث. وتتمثل هذه المراحل في نزع السلاح وإعادة السلامة الإقليمية لكوت ديفوار، وإعادة نشر الخدمة المدنية في كافة أنحاء البلاد، مما يخلق بيئة مناسبة لتحقيق التقدم دون عراقيل نحو تنظيم انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠٠٥.

(التوقيع) باسم الفريق

السفير رالف أويتشوي

الرئيس

١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

المرفق الثاني

[الأصل: بالانكليزية]

التقرير العاشر لفريق الرصد الثلاثي عن الفترة من ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

أولا - مقدمة

١ - أعدّ هذا التقرير عملاً باتفاق أكره الثالث المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، الذي طُلب فيه إلى فريق الرصد الثلاثي تقديم تقرير كل أسبوعين عن الحالة في كوت ديفوار وعن التقدم المحرز نحو تنفيذ ذلك الاتفاق. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية التي جرت خلال الفترة من ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

ثانياً - استعراض عام

٢ - ظلت الحالة الأمنية خلال الفترة المستعرضة هادئة نسبياً مع استمرار عدم قابليتها للتكهن. ويظل الوضع في منطقة الثقة متوتراً، وخاصة في الغرب حيث أفادت الأنباء بوقوع عدة صدامات عرقية وجرائم ارتكبتها مجموعات مسلحة. وأثارت الشائعات بوقوع انقلاب تخمينات واسعة النطاق تخللت الهدوء المتوتر الذي ساد الوضع السياسي العام خلال فترة الأعياد والاحتفالات برأس السنة.

٣ - وبدأ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ تنفيذ تجربة دامت ثلاثة أسابيع نظمت خلالها دوريات مختلطة ضمت عناصر من الشرطة المدنية (CIVPOL) وقوات الدفاع والأمن الإيفوارية في عدة أحياء من أبيدجان. وكان قد أُنفق على هذه الترتيبات خلال المشاورات التي دارت تحت إشراف رئيس الوزراء ووزير الأمن ووزير الدفاع. ومن المقرر إعادة تقييم هذه العمليات التجريبية على ضوء الخبرة المكتسبة في الميدان. وقد بدا حتى الآن أن التجربة مفيدة وفعالة في تدبير الأمن.

٤ - وفي الأماكن الأخرى كان الوضع السياسي العام خلال هذه الفترة تسوده التوقعات حول كيفية تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وانعكاساتها داخل البلاد. وقد تسابقت القوى السياسية المختلفة إلى التلاوم وتبادل التهم فيما بينها بشأن المسؤولية عن العقبات القائمة في عملية السلام. كما بدت على نفس الدرجة من الحماس لمشاهدة نتائج مؤتمر قمة مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المقرر عقده يومي ١٠ و ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في

ليرفيل (غابون). وفي نهاية مؤتمر القمة في ١٠ كانون الثاني/يناير، واصل الرئيس مبيكي بعثته في كوت ديفوار يوم ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ونظرا لضيق الوقت لم يتمكن الرئيس مبيكي إلا من لقاء الرئيس ورئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء لمدة قصيرة. ولم تحضر القوى الجديدة الاجتماع محتجة بمخاوفها الأمنية. وهناك ترقب شديد لتفاصيل بعثة مبيكي ونتائجها العامة.

ثالثا - التطورات في عملية السلام

التغييرات في هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية

٥ - وقع الرئيس غباغبو في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ مرسوما يغير النظام الأساسي القائم لهيئة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية ويجعلها ملكا خالصا للدولة. كما غير المرسوم تكوين مجلس الإدارة. ويعين الرئيس سبعة من أعضاء المجلس الـ ١٢، وعُين أولاي سين، وهو وزير عدل سابق للجهة الشعبية الإيفوارية، رئيسا للمجلس. وعقب تلقي احتجاجات، أعيد خلال الأسبوع الثاني من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، تعيين المدير العام السابق، كيمي يعقوبة، الذي أقيّل من منصبه خلال أحداث ٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد أثارت هذه التغييرات قلق المعارضة، التي اعتبرت محاولات من قبل الرئيس لفرض سيطرته التامة على وسائل الإعلام، مما يناهز روح اتفاق لينا - ماركوسي ونصه، حيث دعا الاتفاق إلى إضفاء الطابع المؤسسي على حرية الإعلام في ظل إدارة ديمقراطية جديدة. وبهذا الصدد فسرت التغييرات الجديدة في هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية على أنها على طرفي نقيض مع تنفيذ خطة عمل مبيكي التي ترمي إلى اتخاذ تدابير لحظر وسائل الإعلام التي تبث الكراهية، وتحسين البيئة العامة للأمن السياسي والاستقرار المؤسسي.

مجلس الوزراء

٦ - لم يكن مقررا عقد أي اجتماع لمجلس الوزراء خلال الفترة المستعرضة، على نحو ما أعلنت الحكومة رسميا، وذلك بسبب عطلة ميلاد المسيح ورأس السنة. غير أنه في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ دعا، رئيس الوزراء بالتشاور مع الرئيس إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس الوزراء في ياموسكرو، من أجل بدء مناقشات مع الرئيس مبيكي في أعقاب مؤتمر قمة مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المعقود في ليبرفيل. غير أن وزراء القوى الجديدة لم يحضروا الاجتماع مشيرين إلى مشاكل أمنية.

مهمة التيسير التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي

٧ - اجتمع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على مستوى رؤساء الدول والحكومات في ليرفيل، غابون، يوم ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ لمناقشة الحالة في كوت ديفوار وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وإقليم دارفور السوداني. وأجرى المجلس مناقشاته بشأن كوت ديفوار على أساس مهمة الوساطة التي قام بها باسم الاتحاد الأفريقي رئيس جنوب أفريقيا ثابو مبيكي.

٨ - وقدم الرئيس مبيكي تقريراً شفويًا إلى المجلس. وتحدث عن مختلف مراحل مهمته التي تستند إلى إطار التدابير، وهو جدول الإرشادي للإجراءات والمواعيد الزمنية، الذي كان قد حصل على تأييد واسع النطاق من جميع الجهات الإفوارية العاملة في الحقل السياسي. واستعرض مجموعات المسائل الأربع الرئيسية التي تحتاج إلى التنفيذ. ففيما يختص بالبرنامج التشريعي، رحب بالتقدم المحرز بتعاون نشط من الرئيس غباغبو، ومن رئيس الجمعية الوطنية ونوابها. غير أنه أشار إلى وجود تحفظات أثارها المعارضة إزاء عدم توافق بعض النصوص التشريعية مع نص اتفاق لينا - ماركوسي وروحه. وأعرب عن أمله أنه ما زالت هناك إمكانية لمعالجة هذه التحفظات بمساعدة لجنة المتابعة والجمعية الوطنية. وقال إن من النصوص ذات الأهمية الكبيرة نص تعديل المادة ٣٥ المتعلقة بشروط الترشح للرئاسة. وقال إنه يرحب بالسرعة التي صوتت بها الجمعية الوطنية على النص وبمحصوله على دعم الأغلبية الساحقة، ولكن لا تزال هناك مشاغل متأججة. وقال الرئيس مبيكي إنه يرى أنه لا يمكن حل الخلاف السياسي الحساس الذي يشكل لب العملية السياسية إلا بضمان الموافقة النهائية على التعديل بطريقة تتماشى مع المبادئ المنصوص عليها في اتفاق لينا - ماركوسي. وبالتالي فإن الأمر لا يقتصر مهماً أشار إلى ذلك على مجرد الوفاء بالشروط القانونية والدستورية لاستفتاء شعبي، بل إن ما هو أساسي أكثر من ذلك في سياق حل الأزمة هو مسألة إظهار الإرادة السياسية والعمل، لكفالة التوصل إلى نتيجة تعكس توافق الآراء المحقق في لينا - ماركوسي. وقال إن الأمر سيتطلب مزيداً من الوقت لبلوغ هذه الأهداف في سياق البرنامج التشريعي.

٩ - وفيما يتصل بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أقر الرئيس مبيكي بالصعوبات الكبيرة المقبلة أمام تأمين التوصل إلى اتفاق بشأن كيفية بدء العملية. فالجو السياسي الحالي وتزايد انعدام الثقة المتبادلة بين القوات المتحاربة يستلزمان تنشيط جهود الوساطة والإقناع. وأضاف أن الحاجة تدعو إلى وضع جدول زمني منقح بعد إجراء المشاورات الواجبة.

١٠ - وفيما يتعلق بمسألة سير عمل الحكومة، اعترف بما يبذله رئيس الوزراء من جهود أمام الموقف المتصلب لوزراء القوات الجديدة من العودة إلى الحكومة. وقال إنه يجري بذل جهود بمساعدة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لتوفير ضمانات أمنية للوزراء. وفيما يتعلق بتهيئة ظروف ملائمة لأداء مؤسسات الدولة لمهامها بصورة طبيعية، قال إن عملية الأمم المتحدة تحظى بالتقدير لتعاونها مع قوات الدفاع والأمن لتعزيز الأمن العام. ويجري حاليا القيام بدوريات مشتركة. وقال إنه سجل تحسن نحو ضمان خلو الشوارع من أنشطة المناضلين. وأعرب عن أسفه لأن التقارير عن إعادة تشكيل هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية وحدث حالات من الدعاية للكراهية لا تزال تشكل مصدر قلق شديد.

١١ - وأعرب الرئيس مبيكي عن تصميمه على مواصلة مهمته في كوت ديفوار من أجل تأمين أساس سليم لتنفيذ اتفاقات السلام. وقال إنه سيتوجه مباشرة من ليرفيل إلى كوت ديفوار يوم ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ للقاء الرئيس الإيفواري ورئيس الوزراء ومجلس الوزراء وكافة الزعماء السياسيين الكبار، وعلى الأخص القوات الجديدة.

١٢ - ودُعي الرئيس غباغبو للتكلم أمام مؤتمر القمة. وأعرب عن امتنانه للمجلس لإذنه للرئيس مبيكي بالقيام بمهمة الوساطة. وقال إن مهمة الرئيس مبيكي قوبلت بانبعثة لإرادة السياسية والدعم. وأضاف أن ذلك يُبشر بالخير بالنسبة لعملية السلام، التي اكتسبت بفعل ذلك زخما جديدا. وأعلن الرئيس غباغبو أنه يتعاون من ناحيته تعاوننا تاما من أجل تنفيذ برنامج التدابير والإجراءات الذي قدمه الرئيس مبيكي. وقال إنه عجل اعتماد النصوص التشريعية ذات الصلة بالموضوع، بما فيها على الأخص النص المتعلق بالمادة ٣٥. وأضاف أن النصوص التي لم يُنظر فيها بعد تأخرت بسبب مقاطعة بعض وزراء المعارضة أو غيابهم، لا سيما وزراء القوات الجديدة. غير أن الرئيس غباغبو أعلن أنه يعتزم ضمان نظر الجمعية الوطنية في جميع النصوص التشريعية وإقرارها لها في دورتها الاستثنائية. وقال إن تحقيق ذلك الهدف يتطلب تمديدا حتى بداية شباط/فبراير ٢٠٠٥، على نحو ما اقترحه الرئيس مبيكي.

١٣ - وشدد الرئيس غباغبو على خيبة أمله من عدم إحراز تقدم في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بسبب تردد القوات الجديدة. وناشد المجلس مساعدته على تحقيق هذا الهدف ذي الأولوية، الذي من شأنه أن يؤدي إلى توحيد أراضي البلاد وخلق الظروف الملائمة لإجراء انتخابات رئاسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وقال إنه من أجل بلوغ هذه الأهداف عجل عملية الإقرار البرلماني لنص المادة ٣٥. وقال الرئيس غباغبو إنه بعد إمعان النظر في الأمر لا يرى بديلا لحل مسألة المادة ٣٥ عدا التقييد الصارم بإجراء الاستفتاء

الشعبي، وهو الإجراء المنصوص عليه في الدستور. واستدرك قائلاً إنه بعد تلقي بعض الاحتجاجات، فقد طلب فتوى المجلس الدستوري بهذا الشأن وهو لا يزال ينتظر تلك الفتوى.

١٤ - وفيما يختص بمجموعة من المسائل الأخرى، أشار الرئيس غباغبو إلى التدابير التي جرى اتخاذها بشأن هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية، حيث سعى إلى إنشاء إدارة لوسائل الإعلام في أعقاب الاضطرابات العسكرية التي حدثت مؤخرًا. واستدرك قائلاً إنه أعاد المدير العام السابق للهيئة إلى منصبه استجابة لبعض الاعتراضات. وأكد الرئيس غباغبو أنه يتطلع إلى مواصلة العمل مع الرئيس مبيكي لحل أي مسائل معلقة مثيرة للتراع ضمن عملية السلام. ولم يفوت الرئيس غباغبو الفرصة للعودة إلى الادعاء المتكرر بأن "المتمردين" من القوات الجديدة، الذين يلتمسون أي عذر لتغيير شروط عملية السلام، يتحملون المسؤولية الرئيسية عن وضع العراقيل في طريق السلام.

١٥ - وظهرت خلال مداوات المجلس المشاغل التالية حول: '١' المادة ٣٥ والاستفتاء الشعبي المقترح؛ '٢' حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ '٣' نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ '٤' تهمة جو سياسي وأمني ملائم لتنفيذ تدابير السلام. وحث بعض الزعماء الرئيس غباغبو على تفادي تنظيم استفتاء شعبي بشأن المادة ٣٥، بإصدار النص الذي تم إقراره كقانون، والاستجابة للنداءات التي تطالب بإيجاد خيارات بديلة عن النهج الدستوري أو القانوني الصارم. وفي كل الأحوال ظهرت بوادر قلق عام خلال مداوات المجلس بشأن كيفية التوصل إلى نهج سياسي لحل المسألة.

١٦ - وفيما يختص بحظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن، طلب الزعماء ضمانات عن كيفية رصد الامتثال للحظر وتنفيذه. وأعلن الرئيس غباغبو أن حكومته قلقة إزاء سبل وقف تدفق الأسلحة إلى "المتمردين"، لا سيما من الحدود الغربية والشمالية لكوت ديفوار، المتاخمة للمناطق الواقعة تحت سيطرة القوات الجديدة.

١٧ - وفيما يتعلق بالطريق المسدود أمام بدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ساد قلق عام إزاء الرفض المستمر للقوات الجديدة. فمن ناحية، وعلى الرغم من قلق القوات الجديدة المشروع إزاء الضمانات الأمنية، كان من المتوخى حثها على التعاون واتباع نهج يتسم بالمرونة. وحث المشاركون الرئيس مبيكي على ممارسة أكبر قدر ممكن من الضغط لإقناع القوات الجديدة ببدء العملية على النحو المقرر عن طريق اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل. ومن ناحية أخرى بذلت محاولات لإقناع الرئيس غباغبو والقوات المسلحة الوطنية الإيفوارية بأداء دورهما في تهئية الظروف الملائمة لتقليل من

الارتياح العميق بين الأطراف والجهات المتحاربة. وقد أعرب الزعماء عموماً عن تأييدهم لمقترح الرئيس مبيكي بالتفاوض وتحديد إطار زمني جديد لبدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

١٨ - وفيما يتعلق بالبيئة السياسية والأمنية العامة أقر الزعماء بأن بناء الثقة من خلال حظر وسائل الإعلام التي تنشر الكراهية، وتفكيك الميليشيات، وتعزيز حرية الإعلام وتساوي فرص حصول الجميع على المعلومات في كافة أنحاء البلاد يشكل عاملاً من العوامل الحاسمة. وقد اعتُبرت هذه العوامل عناصر أساسية لبناء أساس متين للمصالحة الوطنية والتسامح واحترام حقوق الإنسان.

١٩ - واعترف الزعماء بالدور المتنامي لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في تعزيز الأمن وفقاً لولايتها. غير أنهم لم يجدوا مناصاً من الاعتراف بأن عملية الأمم المتحدة تحتاج إلى موارد جديدة وإضافية لإجراء زيادة كبيرة في قوامها. وقد قطع شوطاً لا بأس به بإنشاء الدوريات المشتركة مع القوات المسلحة الوطنية الإيفوارية في أنحاء من أبيدجان وضواحيها، وتمثل الأولوية الفورية في كفالة ظروف سلامة معقولة لاستئناف حكومة المصالحة الوطنية لعملها.

٢٠ - وأسفرت المداولات عن موافقة عامة على مهمة الرئيس مبيكي وعلى خريطة الطريق التي رسمها، وعن تأييد لهما. وأُفسح له المجال لمواصلة مهمته وبذل أقصى طاقته من أجل تحديد التغييرات في الإطار الزمني لضمان امتثال جميع الجهات العاملة في المجال السياسي لبرنامج العمل وتنفيذه. ويعني ذلك تمديد الوقت للسماح بتحقيق تقدم في البرنامج التشريعي، وفي عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والاستئناف الفعلي لعمل حكومة المصالحة الوطنية، وخلق الجو والظروف المناسبة لإعادة السلام والاستقرار إلى كوت ديفوار.

٢١ - وتعكس بنود البلاغ النهائي المتفق عليه الذي صدر في نهاية القمة (المرفق بهذه الوثيقة باللغتين الانكليزية والفرنسية) التفاهم العام المسبق بين الزعماء. ويستوحي البلاغ عناصره الرئيسية من جدول مبيكي أو خطة العمل التي وضعها، ومع تفاصيل مناسبة تبين الإجراءات المحددة التي يتعين اتخاذها لتنفيذ خريطة الطريق إلى السلام. ولذلك، ينبغي الإشارة بدقة إلى أن الفقرة ١٢ من البلاغ تطلب إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تأجيل موعد بدء نفاذ الجزاءات الفردية المنصوص عليها في الفقرتين ٩ و ١١ من قرار مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، "لإتاحة الفرصة للأطراف الإيفوارية بإثبات استعدادها لتنفيذ المقترحات" الواردة في خطة مبيكي.

٢٢ - وينبغي الإشارة أيضا إلى المقترح الوارد في الفقرة ١٥ من البلاغ، والذي نصه كما يلي: "سُيعاون الرئيس مبيكي مبعوثاً خاصاً لرئيس الاتحاد الأفريقي، وفريق الرصد الذي أنشأه اتفاق أكرال الثالث... وكذلك مكتب الاتصال التابع للاتحاد في أبيدجان، الذي ينبغي تعزيزه وفقاً لذلك...".

البرنامج التشريعي

٢٣ - أقرت لجنة الشؤون المؤسسية والشؤون العامة التابعة للجمعية الوطنية بالإجماع يوم الاثنين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ مشروع النص القانوني العام المتعلق بتنظيم استفتاء شعبي، إلا أن نواب المعارضة المنتمين إلى الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، والاتحاد من أجل الديمقراطية والسلام في كوت ديفوار، والمجموعات البرلمانية من أجل التضامن شككوا في الأساس المنطقي للنظر في مشروع النص ذلك نظراً لتحفظاتهم الضمنية على مبدأ إجراء استفتاء شعبي على المادة ٣٥، وضرورته من وجهة النظر السياسية. وترى المعارضة أن اعتماد هذا المشروع ليس أمراً عاجلاً، فهناك مسائل هامة أخرى يتعين معالجتها، مثل إعادة توحيد البلاد، وعملية تحديد الهويات. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ رفضت الجمعية الوطنية نص المشروع بأغلبية ١٠٨ أصوات، وامتناع ٨٩ عضواً عن التصويت، وصوت واحد لاغ. غير أنه يمكن وفقاً للدستور الإيفواري إعادة عرض النص المتعلق بتنظيم الاستفتاء الشعبي في غضون ثلاثة أشهر.

سير عمل حكومة المصالحة الوطنية

٢٤ - لم يتسن خلال الفترة المستعرضة إقناع وزراء القوات الجديدة بالعودة إلى الحكومة على الرغم من الجهود الدؤوبة لرئيس الوزراء. ومن ضمن المبررات التي قدمتها لرفضها، أصرت القوات الجديدة على الحصول على ضمانات منيعة لأمنها في أبيدجان.

رابعاً - خاتمة

٢٥ - في أعقاب ظهور نتائج مؤتمر قمة مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وآخر جولة قام بها مبيكي إلى كوت ديفوار في إطار مهمته في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ينتظر الجميع أن يواصل الرئيس مبيكي محادثاته، وأن يحدد الأطر الزمنية الجديدة لتنفيذ البرنامج التشريعي وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإحالة الاتحاد الأفريقي لتقرير الرئيس مبيكي إلى الأمين العام ومجلس الأمن بشأن تأجيل الجزاءات الفردية الذي يقرره مجلس الأمن. وفي هذه المرحلة سيتوقف نجاح مهمة مبيكي إلى حد كبير على طول

المهلة التي ستتيحها له الأطراف المعنية في كوت ديفوار في المستقبل القريب لإنجاز مهمته، وهي لا تزال تتسابق من أجل التمرکز بشكل موات في إطار الانتخابات المقبلة. ويستحق الرئيس مبيكي في أدائه لهذه المهمة المضنية الشديدة الحساسية دعماً كاملاً ومستمرًا من المجتمع الدولي من أجل التنفيذ الفعلي لخطة السلام.

(التوقيع) باسم الفريق

السفير رالف أويتشوي

الرئيس

١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥
